http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1766) السنة السابعة - السبت (10) نيسان 2010

نص بيان رئيس الجمهورية جلال طالباني بمناسبة الذكرى السنوية لسقوط حقبة الاستبداد

بغداد / المدى

وجه رئيس الجمهورية جلال طالباني بيانا بمناسبة الذكرى السنوية لزوال النظام الدكتاتوري، وانتهاء حقبة سوداء من تاريخ بلادنا، والانطلاق نحو مرحلة جديدة لبناء دولة تعددية ديمقراطية اتحادية.

وفي ما يأتي نص البيان:

"تعلّمنا دروس التاريخ إن كل حكم جائر، مهما اشتد بطشه وتعاظمت قسوته، لابد من ان يؤول إلى زوال.

وقد شهد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ إعلانا عن انتهاء حقبة سوداء من تاريخ بلادنا، ساد خلالها نظام الجور والطغيان، وكان فرد واحد يضع إرادته فوق إرادة شعب بأكمله ويعمد إلى أبشع أساليب التنكيل بمناوئيه ويتصرف بمقدرات البلد وثرواته وكأنها ارث وملك عائلي.

وزج الحاكم المستبد ببلادنا في أتون حروب داخلية وخارجية احترق في لهيبها مئات الآلاف من أبناء شعبنا، واستنزفت ثروات البلاد ودمرت طاقاتها وحكمت عليها بعزلة خانقة وحصار قاس.

ولم تقتصر حملات تصفيات الخصوم على المعارضين السياسيين بل اتخذت شكل إبادة شاملة تمثلت في المقابر الجماعية والأنفال وحلبجة.

وما كان لنظام دكتاتوري كنظام صدام حسين، بمؤسساته ودوائره القمعية الكثيرة، إلا أن يخلف ديولاً دموية ما زلنا حتى اليوم نعانيها ونعمل على إزالتها.

وقد سعى شعبنا وقواه السياسية الخيرة منذ اليوم الأول الذي أعقب انتهاء النظام السابق، إلى أن تتولى إدارة شؤون البلاد، حكومة وطنية تقوم بمعالجة الإرث الثقيل للماضي وتمهد لإجراء انتخابات حرة ووضع دستور دائم.

ورغم إن الأحداث اتخذت منحى آخر لنحو عام من الزمن، فان إصرار الأحزاب والقوى السياسية والمراجع الدينية والفكرية أثمر عن تسليم السلطة إلى حكومة عراقية وطنية، أعدت لإجراء انتخابات الجمعية الوطنية التي تولت إقرار مشروع الدستور الذي صادق عليه الشعب في استفتاء عام. ورغم اتفاق الأطراف على ضرورة إدخال تعديلات على القانون الأساسي فان هذه الوثيقة التي ينبني عليها النظام السياسي ضمنت، لأول مرة في تاريخ العراق الحديث، الحقوق الأساسية للمواطن الفرد والجماعات السياسية والقومية والدينية. وكان ذلك انتقالا فائق الأهمية من حقبة الاستبداد والتفرد بالحكم إلى الشروع بإنشاء دولة المؤسسات واعتماد مبدأ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

والى جانب هذا المنجز التاريخي أطلقت حرية الإعلام والتنظيم الحزبي والنقابي والمهني، وبدأت منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً ملموساً في الحياة العامة، وتعاظم دور المرأة التي شاركت بنشاط في العمل السياسي والبرلماني والاجتماعي. ولم يعد ثمة رقيب يخمد صوت الكتاب والأدباء أو يمنع إقامة عرض مسرحي أو سينمائي، وغدا المثقفون العراقيون أحرارا في التعبير عن آرائهم.

ورغم كل المعوقات فإن عجلة البناء الاقتصادي بدأت تدور، ببطء في مواجهة عراقيل كثيرة، لكن الأحوال الاقتصادية للكثيرين من المواطنين أخذت في التحسن وارتفعت المداخيل ارتفاعاً محسوساً.

إلا إن هذه المنجزات، على أهميتها، لا يمكن أن تنسينا المشاكل الكثيرة التي ما زال يواجهها عراقنا الحبيب، وخاصة في مجال الخدمات. إذ يعاني المواطن منذ سبع سنوات انقطاعات الكهرباء وشح المياه، وعدم انتظام عمل شبكات المجاري، إضافة إلى النواقص والثغرات في الخدمات الصحية وفي توفير مباني المدارس وتحسين النقل والاتصالات وغيرها.

ولعل الفساد،الذي ورثناه من النظام السابق، علاوة على انه آفة اجتماعية وأخلاقية خطيرة، صار معوقاً أساسيا للتنمية والبناء السليم للبنية الاقتصادية. كما إن الفساد المالي والإداري ينتقص من مبدأ المساواة والتكافؤ بين المواطنين وهو مبدأ كفله الدستور العراقي.

إن توفير الخدمات التي تليق بمواطن في بلد حباه الله بثروات هائلة، وقطع دابر العابثين بالأموال العامة والتعاطي مع سائر الملفات المعلقة الأخرى، تقتضي معالجة موضوعين مترابطين ترابطاً وثيقاً وهما انجاز المصالحة الوطنية الشاملة وتحقيق الأمن المستقر.

وخلال السنوات المنصرمة تمكنا، بعون الله تعالى، من تفادي الوقوع في شراك الحرب الأهلية التي نصبها أعداء العراق الطامحون إلى النكوص ببلادنا القهقرى وتعويق مسيرتها الديمقراطية.

وكانت تجربة الصراع الداخلي المؤلمة والمريرة، جعلت جماهير شعبنا، على اختلاف انتماءاتها، تزداد قناعة بأن السبيل لإحقاق الحقوق وضمان الإنصاف والعدالة لا يتمثل في العنف ورفض الآخر، بل في الحوار والاحتكام إلى العقل واللجوء إلى صناديق الاقتراع. وقد برهنت الانتخابات الأخيرة إن بلادنا ماضية قدما في ترسيخ المبادئ الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات.

وهذا ما يروق لقوى الردة والإرهاب التي أدركت إن آمالها في تقويض العملية السياسية تتلاشى مع توطد المؤسسات الدستورية وتنامي الممارسات الديمقراطية.

إن مواجهة هذه الهجمة الهمجية الشرسة تقتضي، قبل كل شيء، تعزيز جهود الأجهزة الأمنية وسد الثغرات التي تتخلل عملها وبناءاتها.

بيد إن استتباب الأمن ليس مهمة الأجهزة الأمنية وحدها، بل هو محصلة عوامل سياسية واقتصادية ونفسية وغيرها. وبالتالي فان الأمن هو مهمة مشتركة لجميع المشاركين في العملية السياسية وأجهزة الدولة المختلفة والمواطنين عامة.

إن تشخيص النواقص وانتقاد الأخطاء حق وواجب على الجميع، لكن ذلك لا ينبغي أن يكون وسيلة للكسب السياسي أو للثأر والتسقيط. فكل مشارك في العملية السياسية مستهدف بنيران الإرهاب، وبالتالي فإنه مدعو إلى تقديم المشورة والعون لإخماد النيران واستئصال هذه الآفة السرطانية. وينبغي على جميع الأطراف تحاشي التهديد بموجات عنف آتية وإثارة الهلع في نفوس المواطنين، بل إن الواجب الوطني يقتضي تضافر الجهود في التصدي للعنف وإحباط المخططات الأثيمة للقوى المحركة من الداخل والخارج.

لقد بينت الاستهدافات الإجرامية الأخيرة إن من بين أهدافها منع اندماج العراق بمحيطه العربي والإقليمي، وتعطيل المساعي الرامية إلى توسيع وتعميق الروابط الأخوية مع الدول العربية الشقيقة والبلدان الإسلامية المجاورة. ولا يسعنا إلا أن نشيد بالموقف الشجاع للدول التي تعرضت بعثاتها للاعتداء لكنها اصرت، وفي مقدمتها الشقيقة الكبرى مصر، على مواصلة نشاط بعثاتها الدبلوماسية في العراق وتوسيع الصلات الأخوية معه. وبدورنا نؤكد انفتاح بلادنا على أشقائنا وأصدقائنا العرب والمسلمين والأجانب، ورغبتنا في إقامة علاقات وطيدة معهم تقوم على الاحترام المتبادل للسيادة والتعاون الوثيق، وتضافر الجهود في مواجهة مظاهر العنف والارهاب وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

إن العراق الجديد الذي بدأ قبل سبع سنوات مسيرته المحفوفة بالصعاب والمخاطر، مصمم على إن طريق الأمن والاستقرار والازدهار لشعبه لا يمر عبر الانكفاء نحو الماضي المثقل بإرث الاستبداد، بل عبر الانطلاق نحو بناء دولة تعددية ديمقراطية اتحادية، دولة مؤسسات تضمن قوانينها تنوع الآراء وتكافؤ الفرص. وهذه الدولة لا تبنى بالأماني والتصارع، بل بالعمل الجاد المثابر والحوار الأخوي البناء الذي يحتمل اختلاف الآراء وتباين وجهات النظر لكنه ينبذ العنف والاستبداد.

جلال طالباني
رئيس جمهورية العراق

راية الحرية

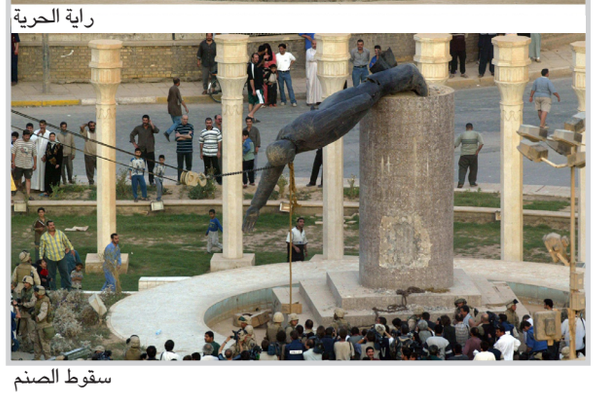

سقوط الصنم

مواطنو النجف: نهاية حقبة الظلم وبداية عصر الحرية

النجف / آكانيوز

تباينت آراء المواطنين في النجف في ما يمثله لهم يوم التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ وهو اليوم الذي اعلنت فيه القوات الاميركية سيطرتها على بغداد واسقاط نظام صدام بعد حملة عسكرية قامت بها مع بريطانيا.

فمنهم من وجد في هذا التأريخ بداية لنهاية حقبة الظلم والاضطهاد وبداية لعصر الحرية فيما اعتبر آخرون انه يوم اسود وحزين في تأريخ العراق كونه يمثل بداية الاحتلال الاميركي الذي جلب الويلات وأراق الدماء ورمل النساء ويتم الاطفال.

وتختلف الآراء في سياق الرأي الواحد المؤيد والرافض لتتشعب المواضيع لارتباطها في مناسبات خاصة لايمكن للمتحدثين الابتعاد عن ربطها بتسلسل الاحداث التي تلت فمنهم من وجد ان « الفرح « في هذا اليوم واجب لانه يوم نهاية نظام صدام وليس بالضرورة هو تأييد للقوات الاميركية وقارن آخرون بين اوضاعهم المعيشية والوظيفية قبل وبعد ذلك التاريخ في وقت يحاول الجميع الاستناد الى الاحداث لتدعيم آرائهم.

ويقول هادي العامري وهو إعلامي إن «يوم التاسع من نيسان يمثل بداية الحرية وفك حبس الملايين من العراقيين الذين عانوا الويلات تحت وطأة نظام صدام الجائر الظالم الذي اذل الشعب واهان كرامته وذبح ابناءه في حلبجة والانتفاضة الشعبانية والمقابر الجماعية».

واستدرك «لولا تحرك هذه القوات لكانت تلك الزمرة موجودة في سدة الحكم الى اليوم ولكان وضعنا المعيشي من سيئ الى اسوأ».

وبين حسين الخفاجي الذي يعمل في المجال الاذاعي إن «هناك من يخجل من الاحتفاء بذلك اليوم كونه بداية لاجتياح القوات الاميركية»..وأوضح أنه «يجب الفصل بين سقوط صدام وبين نجاح الاميركان بمهمتهم والاخذ بالجانب الايجابي».

وترى سهاد ناظم وهي ارملة أن «اليوم الذي دخلت فيه القوات الاميركية الى العراق اسوأ يوم في حياتها كونه كان بداية لالتحاق زوجها بقوات الجيش العراقي فيما بعد وقتل في انفجار عبوة ناسفة على رتل عسكري في بغداد كان من ضمنه».

التفات سعد تعمل مدرسة اكدت ان «العراق شهد تقدما وتطورا كبيرين بعد ذلك اليوم بعد أن تنفس الصعداء وتلمس نور الحرية من خلال انظمة وقوانين اعدت نظمت الحياة اليومية».

ودعت الجميع (بحسب تعبيرها) الى «مراجعة ميزانياتهم الخاصة بالعائلة قبل ذلك التاريخ وكيف كان يتم تقسيم الصحن الواحد على عدة اولاد لعدم وجود رواتب تسد جوع ابناء الموظفين وكيف كان يكتفي الكثيرون بالنظر فقط للفاكهة».

كتابة على الحيطان

التاسع من نيسان

عامر القيسي

تأريخ يبدو ملتبسا في توصيفاته السياسية عندنا ، وربما يكون التأريخ الوحيد في العالم الذي له توصيفان، علني وسري. التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، لكي لانزيد الالتباس، هو احتلال عند البعض، وهو تحرير عن البعض الآخر، وهو غضب أسود عند شريحة ثالثة. لكن الحقيقة التي لاتختلف عليها كل هذه التوصيفات، هو ان التاسع من نيسان ٢٠٠٣ هو تأريخ سقوط الدكتاتورية الصدامية ، وانهيار دولة الورق وجمهورية الرعب التي ما زال البعض يتغنى بها!وهو يوم الحلم الذي تمنته الغالبية العظمى من العراقيين، بما في ذلك احلام اليقظة.

لو جرى التغيير بأيد عراقية لكان للتاسع من نيسان شأن آخر، ولانطلقت العملية السياسية الى فضاءات اخرى، لاتتأثر بالعوامل الاقليمية والدولية الى الحدود التي نراها الآن ، لكن هذه الـ "لو" كما يتندر عليها الناس البسطاء زرعوها ذات مرّة وما خضّرت وبالتالي فإن عاملا فوق الـ"لو" كان له الدور الابرز في تحوّل التاسع من نيسان. وتجربتنا ليست الوحيدة ، فاوروبا "الشرقية سابقا" اسقطت انظمتها وحررتها من الفاشية قوى خارجية ، مثل الجيش الاحمرالسوفييتي وقوات التحالف التي كان للانكليز والاميركان الدور القيادي فيها. وتخلصت تلك البلدان من دكتاتورياتها ، هتلر في ألمانيا مثلا، وان لم تكن بعض الانظمة دكتاتورية بالمعنى المعاصر للمفردة ، فانها انظمة غير مرغوب بها من قبل شعوبها. وما كان للعامل الخارجي ان يكون حاسما دون دور مهم ومؤثر للعامل الداخلي المتمثل في قوات الانصار التي كانت تستنزف قوى تلك الانظمة ما سهل عملية التغيير فيها مع الاعلان عن انتهاء الحرب الكونية الثانية . وفي العراق لو لم يكن نظام صدام فاقداً شرعيته ومرهقا " بضم الميم " من انشغال اجهزته بملاحقة المعارضة الشعبية التي كانت تتنامى وتتسع ، والدليل ارقام الاعدامات وأعداد المعتقلين السياسيين المتوفرة عند معظم منظمات المجتمع المدني المختصة، ولو لم يكن الجو الشعبي العام مهيئا لقبول التغيير، لما حصل الذي حصل في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، حتى لو تيسر تحشيد اضعاف القوات العسكرية الدولية التي شاركت بإسقاط الطاغية. اخطاء الاميركان والمعارضة العراقية اختطفت الكثير من بريق التاسع من نيسان، وحولته من يوم واضح المعالم الى يوم ملتبس الاهداف والغايات، وتحول التأييد الشعبي له الى موقف يتسم بالشك والريبة، واعادت بعض قوى المعارضة حساباتها، وان بقيت في نفس دائرة اهداف ومعطيات التغيير. فقد تصاعدت وتائر العنف الى درجة الوصول الى تخوم الحرب الاهلية، وانكشفت، بلا رتوش، خدمات الدولة، عجز في الطاقة والخدمات الصحية والتربوية والبيئية.. الخ، حتى وصل الامر لدى بعض البسطاء الى المقارنة بين ما كان وما هو كائن ، وهو تحوّل خطير في المزاج الجماهيري لم تنتبه له القوى السياسية المتصدية للعملية السياسية ، او انها لم تكن مكترثة به اصلا !!

وفي كل الاحوال والاخطاء، أرسل الجمهور العراقي اكثر من رسالة واضحة من انه مع التغيير ، والدليل مشاركته الواسعة في الانتخابات المتعددة ومساهمته الفاعلة ايضا في بناء الدولة والدفاع عن تجربته الديمقراطية .

الاميركان سيرحلون غدا أو بعد غد ..لكن الكرة الآن في ملعب القيادات السياسية بعد ان حصلت على كل شيء من الناس والاميركان معا!!

قبل وبعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣

منظمات المجتمع المدني من واجهات للبعث المنحل إلى حاضنات للديمقراطية

ساهمت في صنع القرار السياسي ووفرت ٤٠ ألف عنصر لمراقبة الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠

منظمات المجتمع المدني التي ظهرت بكثافة على الساحة العراقية بعد سقوط الصنم في ٢٠٠٣\٤\٩ كانت سابقة غير معهودة على المجتمع العراقي ، وكانت تعني للعراقيين في ذلك الوقت مجموعة من المنظمات التابعة لحزب البعث ولا تخرج فعالياتها عن اتجاهات الحزب، وانما كانت احدى مهامها كسب المواطنين للبعث والترويج لافكاره، وفي احسن حالاتها كانت عبارة عن مجموعة من الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات مالية وعينية متواضعة إلى الارامل والايتام وضحايا حروب الطاغية.

ندوة لاحدى منظمات المجتمع المدني عن حقوق المرأة

وائل نعمة

بداية التأسيس

عزيز فرحان من مؤسسي (الشبكة العراقية لثقافة حقوق الانسان والتنمية)، يقول «البداية مع تجربة منظمات المجتمع المدني بعد التغيير في ٢٠٠٣ وكانت لدينا الكثير من العلاقات في الاردن مع ناشطين عراقيين واساتذة جامعيين كانوا يطمحون الى تأسيس منظمة تعنى بحقوق الانسان، بعد ان كانت مثل هكذا نشاطات غير مسموح بها في زمن النظام السابق، لكننا استطعنا بعد سقوط الدكتاتورية ان نؤسس مركز بغداد لحقوق الانسان والذي كان البذرة الاولى للشبكة العراقية لثقافة حقوق الانسان والتنمية ، وكنا مصرين على الدخول في مجال حقوق الانسان لأن المواطن العراقي كان منتهكا بحريته وبأفكاره ومحاصرا بالسجون ويلاقي الاهانة والتعذيب».

ويعتقد عزيز بأن الدول الغربية كانت تأخذ على العراق عدم اهتمامه بقضايا حقوق الانسان لذلك طمح عزيز ومن معه الى نشر ثقافة الدفاع عن حقوق الانسان ،ويضيف: «اعتمدنا في عملنا على جانبين الاول يقوم على نشر ثقافة حقوق الانسان، والجانب الثاني تنظيم حملات للدفاع عن حقوق الانسان، وقد استطعنا ان نقدم الكثير من خلال عقد الاجتماعات والندوات بين الاوساط الشعبية والشبابية واتصالاتنا مع الجمعيات والمنظمات العربية والدولية ، وارسال المتدربين الى دورات داخل وخارج العراق لاكتساب خبرة في العمل بهذا المجال».

ويشيرفرحان الى أن منظمات المجتمع المدني تبنت الدفاع عن حقوق الانسان وعن دور المرأة وسيادة القانون والدستور، ولكن مازالت هذه المنظمات دون المستوى المطلوب والاسباب تعود الى المنظومة الاجتماعية العراقية التي تعتمد على العشائر والتي ترفض تدخل هذه المنظمات، وعدم قدرة وتفهم ووعي بعض القائمين على هذه المنظمات ، هذا بالاضافة الى عدم تفهم السلطة التنفيذية لدور المنظمات وعدم تقبلها لفكرة الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، وفي وسط هذا الجو من الصعوبة ان تنمو هذه المنظمات بشكل سليم.

ضرورة الشراكة

اما هناء ادورد من جمعية الامل فتقول « ان ظهور منظمات المجتمع المدني كان عاملا مهما في عملية توعية الاوساط الشعبية في مواضيع مهمة سواء من ناحية الدستور وضرورة التعليم و خطورة تفشي الامية والدعوة الى محوها ورفع الوعي القانوني والاشارة الى حقوق المواطن والحصول عليها، وتناول مواضيع حقوق الطفل والمرأة والمعاقين، والتأثير على صناعة القرار السياسي وشن حملات ضغط على البرلمان وخصوصا في بعض بنود الدستور مثلما حدث مع المادة ٤١ حيث ضغطت منظمات المجتمع المدني على مجلس النواب للنظر في هذه المادة الخلافية والمهمة ، بالاضافة الى التحدث عن قضايا المرأة والعنف ضد المرأة ما ادى الى إنشاء لجان من الحكومة لمكافحة العنف ضدها واصدار قوانين تدعم هذا التوجه».

وتجد هناء ان وجود هذه المنظمات تعد بمثابة الوسيط بين الشارع والحكومة واذا اعطيت الامكانيات وطورت من قدراتها سوف تنجز الكثير لأن الحكومة لاتتفهم الشراكة ولاتدعم هذه المنظمات ماديا.

وعن الاعتقاد السائد بين الاوساط الشعبية حول ان هذه المنظمات تسعى للربح دون تقديم الخدمات ترد السيدة هناء عن ذلك قائلة « اننا نصر على ان نسمي منظماتنا المجتمعية بمنظمات غير الربحية اذ اننا لانسعى الى الربح ، ولكن هناك من يحاول ان يستغل هذه المنظمات لمصالح شخصية وللربح المادي، خصوصا وان هناك بيئة صالحة للفساد الاداري في الوضع العراقي الصعب.

وتشير هناء الى أن العراق قد خرج من نظام شمولي مركزي وكانت الحكومة راعية لكل مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهذا المفهوم خاطئ وهو جزء من النظام الشمولي، لذلك هم في هذه المنظمات يؤمنون بالشراكة بين الحكومة والاعلام والمنظمات المجتمعية من اجل التعبير عن مصالح الناس.

نشاط متفاوت

وعلق مدحت كامل من مجلس السلم والتضامن قائلاً: ان منظمات المجتمع المدني متفاوتة في عملها وفي دورها فالبعض منها كان جزءا من السلطة التنفيذية ويأتمر بأوامرها والاخرى وهي قليلة كانت تمثل حقا المنظمات التي تعنى بقضايا المجتمع وهي محجمة والاجراءات الحكومية قاسية وطويلة بالتعامل مع هذه المنظمات ، لكن رغم هذا يرى مدحت بأن المنظمات تخطو خطوات الى الامام وتقدم الخدمات وتقيم فعاليات كثيرة في ظل الواقع السياسي الصعب.

واشار مدحت الى ان سن قانون المنظمات غير الحكومية بالرغم من انه حالة متقدمة في دعم هذه المنظمات الا انه ما يزال يربط تأسيس المنظمات بموافقة رئاسة الوزراء ، ويعتقد مدحت بأن هذا الامر طبيعي لان الحكومات والسلطة شرهة ودائما تحاول ان تسيطر على هذه المنظمات ولكن نحن ايضا نريد ان نكون احرارا وبعيدين عن السلطة.

واضاف قائلا « منظمات المجتمع المدني قد اختفت منذ فترة ١٩٦٨ الى عام ٢٠٠٣ لم تكن هناك منظمة مجتمع مدني بمعناها الحقيقي ولكن كان النظام الشمولي يهمن على كل مفاصل الحياة ، لكن بعد ٢٠٠٣ كانت الحاجة الى المنظمات قد اصبح امرا ضروريا وان النشطاء في هذا المجال كانوا يرغبون بشدة في تأسيس منظمات تعنى بحقوق الانسان والمرأة والطفل وارساء قواعد الديمقراطية خصوصا وان في العالم قد حدث توجه الى الابتعاد عن الاحزاب والميل الى منظمات المجتمع المدني.

وعن تقييم هذه المنظمات ودورها مابعد سقوط النظام السابق اشار مدحت الى أن هذه المنظمات كان البعض منها الى لها دور فعال في الدفاع عن حقوق الانسان والمرأة وحملات الاغاثة والتوعية للمواطنين ، ومنظمات المجتمع المدني يمكن ان تقوم بالكثير لو توفرت لها الفرص وان العمل التطوعي قد اصبح محصورا بشكل كبير.

دعم خجول

فيما قال الدكتور عبدجاسم الساعدي (جمعية الثقافة للجميع)، بأن منظمات المجتمع المدني هي توجه جديد بعد احداث ٢٠٠٣، وقد كانت المنظمات في بداياتها منظمات اغاثات ومساعدات لليتامى والمطلقات والارامل والمتضررين من الهجمات الارهابية والحروب واعتمدت على توزيع المساعدات والمنح على هذه الشرائح ، والبعض منها كان غير مستقل عن السلطة وكان واجهة لاحزاب سياسية ودينية وابواقا لها، ومن ثم توسع عملها ليأخذ اهتمامات اخرى ويمد يديه الى شرائح اخرى الا انها لم تجد الدعم من الحكومة، حتى الدعم المادي كان خجولا .

الأنظمة الشمولية

واشار جمال الجواهري (تجمع اربعاء الرماد) الى ان اي بلد يتجه الى البناء الديمقراطي وسلوك طريق الديمقراطية عليه ان يضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني وان يحافظ على استقلاليتها وحياديتها، هذه المشاركة المجتمعية تتمثل بشخصيات وبمنظمات تمثل التعبير عن ارادة فئات وشرائح معينة، وهذه الفئات حين يسمع صوتها ستكون مهمة في دعم العملية الديمقراطية.

واوضح بأن العراق بعد ٢٠٠٣ وحتى اليوم على الرغم من كل الامكانيات الضعيفة وعدم وجود خبرة في هذا العمل المجتمعي ، الا انها لعبت دورا مهما في التأثير على صناعة القرار السياسي والمشاركة في الانتخابات ونزاهتها ومراقبتها، ويكفي ان منظمات المجتمع المدني قد جذبت وشاركت بـ ٤٠ الف مراقب في الانتخابات الاخيرة وفي ظل امكانيات بسيطة وفي ظل نظرة قاصرة من الحكومة الى المنظمات التي تراها سدا للفراغ وليست شريكة للحكومة ولاتحصل على التمويل وليس هناك برامج تسير عليها ، وفي ظل هذا التردي الذي يكتف عمل المنظمات الا انها اثبتت وجودها بشكل او بآخر.

وعن مستقبل عمل هذه المنظمات علق الجواهري قائلا «مع سن القانون الخاص بتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية سيعطي ضمانا للمنظمات لحريتها واستقلاليتها ولاشك سيدعمها ويقلل من اشغالها في اجراءات التسجيل والروتين الاداري.»

واكد الجواهري أن الانظمة الشمولية لن تفتح المجال امام دور فعال وحقيقي لمنظمات المجتمع المدني بالمقابل ان الانظمة الديمقراطية على النقيض من ذلك فهي تدعم وتقوم عمل المنظمات، وهذا يبدو جليا مع تجارب المنطقة ومع تجارب الانظمة الشمولية من حولنا ، وعلينا ان نختار اما الديمقراطية واما اللاديمقراطية وان نختار بين الارهاب والسلام وبين النزاهة والفساد، ونحن نرفض ان تتهم منظمات المجتمع المدني بالارهاب والفساد وتصبح حجة في تحجيم دورها، لان الفساد والارهاب قد خرج من الكثير من مفاصل الدولة واكثر بكثير مما حصل لدى منظمات المجتمع المدني.

بروز دور المرأة

في حين قالت فاتنة بابان (منظمة لجنة المرأة لمعلمي العراق): إن الكثير منظمات المجتمع المدني قد نجحت في تحقيق دورها المنشود، وهي منظمات تتواءم مع مصالح المواطن وتعبر عن همومه وتطلعاته ووضعت نفسها في التهلكة في سبيل اداء دورها ، واخريات كانت لحاجة في نفس يعقوب ولاعلاقة لها بالخدمة المجتمعية. وتوضح بابان بأنها تهتم وتؤكد على المنظمات التخصصية بحيث يجب ان تكون هناك منظمات صحية تهتم بالجانب الصحي القانوني والاجتماعي وغيرها، كما الحال مع المنظمة التي ترأسها والتي تهتم بالجانب التدريسي وتسير بخطواتها مع التربية وعن مشاكل التدريسيين والطلاب وهي تضم في طياتها مجموعة من العاملين في الجانب التربوي، وتعتقد بابان بأن الشخصية المؤثرة والمنظمة التي لها تأثير على الشارع هي من ستكون الافضل بين هذه المنظمات.

وتؤكد بابان أن الفترة التي سبقت سقوط الصنم كانت فترة مظلمة خصوصا على المرأة العراقية وعلى دورها في الحياة السياسية والاجتماعية وكان من غير الممكن ان تكون هناك منظمة للمجتمع المدني فهذه من المحرمات، وكانت سابقا هذه المنظمات مرتبطة مع الاحزاب.

الا انها اوضحت بأن هذه المنظمات تعاني من مشكلة التمويل ولكنها لن تكون عقبة امام المنظمات التي تعمل بجد وتريد ان تنصف الشريحة التي تعمل من اجلها، فيمكن ان تستثمر وجود قاعات ومرافق تابعة للمنظمة للاستفادة منها ماديا . وتجد السيدة بابان بأن المنظمات تحتاج الى التعاون مع بعضها البعض حتى نصل الى حالة من التكامل ، بدلا من التخبط الذي يصيب الكثير من رؤساء هذه المنظمات وعدم معرفتهم بأي اتجاه يقودون منظماتهم لذلك نتمنى التواصل بين المنظمات والتعاون مع بعضها .وترى فاتنة بابان بأن دور المنظمات قد اتسع وبدأ المواطن العراقي يبحث عن هذه المنظمات ويتواصل معها ويطرح همومه ويطلب منها الحلول.